



الاثنين 11 أكتوبر 2021 05:23 م

أثارت التشكيلة الوزارية التي أعلنت عنها رئيسة الحكومة نجلاء بودن انقساماً واسعاً داخل الطبقة السياسية في تونس، حيث رحب بها البعض مشيداً بالحضور النسائي البارز فيها، فيما انتقد آخرون قيام الوزراء الجدد بأداء القسم على احترام دستور معطل وفق الأمر الرئاسي 117.

وكتب النائب لسعد الجلاوي "بعض الوزراء الذين تم تعيينهم، وخاصة من أقالهم المشيشي سابقاً، يستحقون الاحترام لجديتهم في متابعة المواضيع والملفات، أتحدث عن تعاملت معهم سابقاً ولمست منهم الصدق والجدية. أما في خصوص ماذا يمكن أن تقدم هذه الحكومة فيبقى للنقد والتقييم. هل ستمكن هذه الحكومة من الإقناع في الداخل والخارج وهل ستكون لها الجرأة لمحاربة مصالح العائلات النافذة، الوقت هو الكفيل بالإجابة".

وقال المحامي والناشط السياسي عماد بن حليمة إن حكومة نجلاء بودن "هي حكومة بدون برامج، وستكون بمثابة الهيئة التنفيذية لتعليمات وقرارات الرئيس قيس سعيد. وهناك عدة أسماء في تركيبة الحكومة تم اختيارها لرد الاعتبار لها على غرار كمال قديش وليلى جافال وتوفيق شرف الدين".

فيما انتقد البعض إقسام أعضاء الحكومة على احترام "دستور معطل"، وكتب خليل البرعومي القيادي في حركة النهضة، ساخراً "صدقوني يقسمون (وان احترم دستورها وتشريعها!). من اليوم الاول بدا التزيف والكذب على الشعب".

وكتب النائب سمير ديلو "موكب أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة الجديدة: "وأن أحترم دستورها!"، في إشارة إلى أن الرئيس قيس سعيد علق الدستور الذي يقسم عليه الآن أعضاء الحكومة.

وكتب المحلل السياسي عبد اللطيف دربال "أغرب من الخيال: وزراء قيس سعيد يؤدون أمامه اليمين بطلب منه على احترام الدستور الذي ألغاه هو نفسه ولم يحترم قسمه على احترامه!".

وأضاف "سعيد ألغى بأمره الرئاسي عدد 117 بتاريخ 22 سبتمبر 2021 جميع أبواب الدستور تقريبا ما عدا المبادئ العامة.. وجعل أمره الرئاسي أعلى من الدستور، وأقر أنّ مراسيمه الشخصية أعلى من تشريع الدولة. وبذلك يقسم الوزراء في الواقع على احترام دستور لم يبق منه شيئاً يُذكر إلا مجرد "أشلاء!".

يذكر أن نجلاء بودن أعلنت صباح الإثنين عن تشكيلتها الحكومية، مشيرة إلى أن الحكومة الجديدة ستركز أساساً على مكافحة الفساد وإعادة ثقة المواطنين والأطراف الأجنبية في تونس.